الأمم المتحدة S/PV.9384

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9384

الثلاثاء، 25 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2023/490)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-21821 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2023/490)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وسعادة السيد عمر أليو توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/490، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سيماو.

السيد سيماو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم اليوم تقرير الأمين العام (S/2023/490) عن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لأول مرة منذ تولي منصبي. وأود أيضا أن أهنئ رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن لهذا الشهر على قيادتها.

واسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بإجراء الانتخابات في عدة بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهي بنن وسيراليون وغامبيا وغينيا – بيساو وموريتانيا ونيجيريا. لقد شكلت هذه الانتخابات خطوات هامة نحو توطيد الديمقراطية، وأتاحت الفرص للمواطنين لاختيار قادتهم وممثليهم على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي نيجيريا، بث الناخبون، ولا سيما الناخبين الشباب، حيوية جديدة في المنافسة الانتخابية. وفي غينيا – بيساو، حصلت المعارضة على أغلبية مطلقة بعد انتخابات برلمانية سلمية، قبل الجميع نتائجها.

وعلى الرغم من ذلك، كشفت الانتخابات التي شهدت منافسة شديدة في كثير من الأحيان عن تحديات حقيقية. وفي عدد من البلدان، كانت هناك شواغل بشأن تقلص الحيز المدني والسياسي وانعدام الشفافية في إحصاء الأصوات ونقل النتائج، مما قوض ثقة المواطنين في العمليات الانتخابية. وينبغي التصدي لتلك التحديات قبل الانتخابات المقبلة. وفي ذلك السياق، أرحب بالحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس ماكي سال، رئيس السنغال. وتجدر الإشارة إلى التنفيذ الاستباقي الجاري لتوصيات الحوار مع اقتراب السنغال من إجراء انتخاباتها الرئاسية في شباط/فبراير من العام المقبل.

ومن جانبه، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم لمختلف العمليات الانتخابية – ليس من خلال المساعي الحميدة الرفيعة المستوى فحسب، ولكن أيضا من خلال دعم الحوارات بين الأحزاب قبل الانتخابات ومبادرات بناء الثقة بين أصحاب المصلحة في بنن ونيجيريا، وسط مبادرات أخرى.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على الكيفية التي يعزز بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل شراكاته مع الشركاء الإقليميين لتعزيز سيادة القانون، على خلفية الشواغل بشأن حياد القضاء في أجزاء من المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن المكتب، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يشترك مع رابطة محامي غرب أفريقيا لتعزيز نظم العدالة، وسينظم مؤتمرا إقليميا في آب/أغسطس في أكرا.

وعلى الرغم من الخطوات المشجعة نحو توطيد الديمقراطية، فإن استمرار نقص تمثيل المرأة في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار في أنحاء المنطقة لا يحرم نصف السكان من الحقوق الأساسية فحسب، بل يشكل أيضا عائقا هائلا أمام التنمية. ولذلك، وعلى الرغم من إحراز بعض أوجه التقدم الملحوظة المسجلة خلال هذه الفترة، فإنني أدعو جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات والأحزاب

السياسية، إلى تعزيز التشريعات وكفالة التطبيق الفعال للصكوك القائمة بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

وعلاوة على ذلك، وبما أن أكثر من 60 في المائة من السكان تقل أعمارهم عن 25 عاما، فإن الشباب هم فئة هامة لم يُسمع صوتها بالكامل بعد في جهود بناء السلام. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعوة إلى زيادة إشراك الشباب في العمليات الانتخابية وعمليات صنع القرار. وفي هذا الصدد، سرني أن أتواصل مع الطلاب والمهنيين الشباب خلال المنتدى الإقليمي للشباب الذي نظمه المكتب في كابو فيردي، والذي أسفر عن اعتماد نداء منديلو إلى العمل.

(تكلم بالفرنسية)

وفي إطار زياراتي التمهيدية إلى المنطقة منذ أن توليت منصبي، استقبلتني سلطات السنغال وغينيا – بيساو ونيجيريا، من خلال مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وسيراليون والنيجر وكابو فيردي وغينيا. وقد مكنتني تلك الزيارات من التكلم مع السلطات حول عمليات الانتقال الجارية وفهم حجم الأزمة في منطقة الساحل.

وفي بوركينا فاسو، لاحظت تصميم السلطات الانتقالية على إعادة إرساء الأمن في جميع أنحاء البلد واستعدادها للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه بلدها والمنطقة دون الإقليمية. وأحيط علما أيضا بالعمليتين الجاريتين في غينيا ومالي للعودة إلى النظام الدستوري في غضون الوقت المحدد، وأعتقد أن جهودنا يجب أن تتلاقى من أجل تحقيق ذلك الهدف الرئيسي.

وفي مالي، نواجه التحديات الرئيسية لمرحلة انتقالية صعبة، بالنظر إلى الرحيل الوشيك لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأعتزم زيارة باماكو بأسرع ما يمكن لمناقشة الحالة مع السلطات والشركاء والزملاء في الأمم المتحدة.

تكمن الأزمة في أزمة الساحل في مجموعة ظروف معقدة، ويتطلب حلها دعما ملموسا وواقعيا وطويل الأجل من المنطقة وخارجها، من أجل تحقيق سلام دائم. وشعوب المنطقة تذكرنا باستمرار بالتزامنا الجماعي بدعم جهود بلدانها لحل هذه الأزمات ووضع حد لآفة الإرهاب التي اتسمت بها حياتهم اليومية لفترة أطول مما ينبغي.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشهد على التزام دول المنطقة، الذي أعيد تأكيده في مؤتمر القمة العادي الثالث والستين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي حضرته. وعلى ذلك، فإنني أرحب بمشاركة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد عمر أليو توري، في جلسة مجلس الأمن اليوم. وتبرهن قرارات مؤتمر القمة، إن كانت لا تزال هناك حاجة إلى برهان، على اهتمام رؤساء الدول، فضلا عن تصميمهم القاطع على معالجة الأزمات وإعادة الاتصال بين وسطاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسلطات البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

وسيمكن قرار عقد مؤتمر قمة استثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنهاية آب/أغسطس – يسبقه اجتماع لوزراء الدفاع والمالية – المنطقة من التركيز بشكل أوثق على المسائل الساخنة المتعلقة بانعدام الأمن، بما في ذلك في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد ازداد الوضع الأمني في منطقة الساحل الوسطى تدهورا، مع وقوع هجمات متعددة ضد المدنيين وقوات الدفاع والأمن، لا سيما في منطقة ليبتاكو – غورما. وإذ أشعر بالتفاؤل من القرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا بالتنفيذ الكامل لخطة العمل للفترة 2020–2024 للقضاء على الإرهاب في المنطقة باستخدام الإسهامات الإلزامية من أعضائها، أود أن أناشد الشركاء تقديم دعم قوي وحاسم لهذه المبادرة الجديرة بالثناء. وبالاستفادة من مزايانا النسبية، نحتاج إلى توحيد الجهود مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء المتضررة لاتخاذ خطوة حاسمة للقضاء على انعدام الأمن في منطقة الساحل.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشدد على الأثر الإنساني للأزمة التي تواجه منطقتنا. فمعدل انعدام الأمن الغذائي ينذر بالخطر، لا سيما في المناطق التي أدى فيها عدم الاستقرار إلى تعطيل الإنتاج الزراعي. ويشكل نزوح 6.3 ملايين نسمة في منطقة الساحل نتيجة إنسانية أخرى مقلقة للغاية. ويسعى عدد متزايد من هؤلاء السكان المشردين إلى اللجوء إلى البلدان الساحلية، بما فيها كوت ديفوار وغانا. وأناشد جميع أصحاب المصلحة العمل معا للحفاظ على كرامة اللاجئين وأمن البلدان المضيفة وبلدان العبور.

كما إن لانعدام الأمن تأثير مباشر على الأجيال القادمة. فأمام أعيننا، هناك أكثر من 11 000 مدرسة مغلقة في جميع أنحاء بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، الأمر الذي يحرم الأطفال من التعليم والآفاق، وبالتالي يرهن حقوقهم الأساسية ومستقبل بلدانهم.

(تكلم بالإنكليزية)

وختاما، أود أن أتشاطر مع أعضاء المجلس التقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وهو مثال آخر على بناء السلام بعيدا عن أضواء الأخبار اليومية. وتجدر الإشارة إلى أن رسم الخرائط النهائية وبناء الأعمدة التي ترسم الحدود بين البلدين يسيران بخطى ثابتة، ولم تتبق سوى ثلاثة مجالات خلاف. وللمساعدة في هذه العمليات الحساسة، سيلزم تقديم دعم مالي لحفز بناء الثقة بين المجتمعات المتضررة.

وأود أن أشكر المجلس على دعمه المتواصل لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. ويمكنكم أن تطمئنوا، السيد الرئيس، إلى أننا سنواصل العمل، تمشيا مع ولايتنا، مع شركائنا الإقليميين والدوليين لتعزيز السلام والأمن والديمقراطية التي تمس الحاجة إليها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سيماو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد توري.

السيد توري (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة السياسية والأمنية في غرب أفريقيا. ونمتن لرئاسة المملكة المتحدة للمجلس هذا الشهر على دعوتها لنا للقيام بذلك. وأرحب ترحيبا خاصا بفرصة أخذ الكلمة بعد الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد سيماو، الذي أواصل العمل معه عن كثب في المنطقة.

ولنذكر أنفسنا ببعض سمات المنطقة دون الإقليمية. فسكان المنطقة البالغ عددهم 400 مليون نسمة يتألفون إلى حد كبير من شباب طموحين ونشطين. ويبشر السكان الشباب والأراضي الخصبة والموارد الطبيعية في المنطقة بخير كثير لشعوب غرب أفريقيا. ويتوقف ذلك الوعد على الحكم والأمن. وبالحكم لا أشير إلى تولي السلطة من خلال عمليات ديمقراطية شاملة فحسب، بل كذلك إلى المساءلة في إدارة الشؤون العامة.

ولا بد من الإشادة بأداء المنطقة في هذا الصدد. فمن بين البلدان الـ 15 في المنطقة، هناك 12 بلدا لديها حكومات منتخبة ديمقراطيا. ولدى اثنتي عشرة دولة حدود زمنية للولاية مكرسة في دساتيرها، ونحن واثقون من أن هذا العدد سيزداد قريبا. وتشمل الانتخابات الرئيسية التي جرت في المنطقة هذا العام وحده الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات الولايات في نيجيريا وسيراليون وغينيا – بيساو. ويشير الأداء الجيد لقوى المعارضة في مختلف البلدان إلى أن الديمقراطية حية في المنطقة.

غير أن المنطقة قلقة من عودة ظهور الجيش في الفضاء السياسي. فحقيقة أن 3 من أصل 15 بلدا في المنطقة تخضع للحكم العسكري تدل على عكس المكاسب الديمقراطية في المنطقة. وهذا أمر غير مقبول بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويجب على جميع البلدان أن تعود إلى النظام الدستوري ضمن الأطر الزمنية المحددة. إن دعم مجلس الأمن للانتقال إلى النظام الدستوري في جميع هذه البلدان الثلاثة ليس حاسما فحسب، بل إنه يصب كذلك في مصلحتنا الجماعية.

ويسير عكس مسار المكاسب الديمقراطية بالتوازي مع انعدام الأمن الذي تواجهه منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل منذ بعض

الوقت. يمكننا أن نقضي اليوم كله في الحديث عن دوافع انعدام الأمن في المنطقة، ولكن أود أن أخص بالذكر الإرهاب والتمرد المسلح والجريمة المنظمة والتغيير غير الدستوري للحكومات والأنشطة البحرية غير القانونية والأزمات البيئية والأخبار المزيفة بوصفها الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية.

وضحايا انعدام الأمن – القتلى والمشوهون والمشردون والذين فقدوا سبل عيشهم – موضوع أرقام متضاربة. ومع ذلك، فإن جميع الأرقام تدل على الألم والمعاناة اللذين لا يزال انعدام الأمن يلحقهما بالناس. فعلى سبيل المثال، في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2023، سجل 814 1 حادث هجمات إرهابية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأسفرت هذه الحوادث عن 593 4 حالة وفاة: سجلت 725 2 منها في بوركينا فاسو؛ و 844 في مالي؛ و 211 في النيجر؛ و 77 في نيجيريا؛ و 70 في بنن. والهجمات الإرهابية في جمهورية بنن وجمهورية توغو مؤشر صارخ على توسع الهجمات الإرهابية لتشمل الدول الساحلية، وهي حالة تشكل تهديدا إضافيا للمنطقة.

ولا يزال انعدام الأمن يخلف عواقب إنسانية وخيمة، مع وجود عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا في نيجيريا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو. وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2023، تم تسجيل ما مجموعه نصف مليون لاجئ في المنطقة، مع وجود أعداد كبيرة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. ويبلغ العدد الإجمالي للنازحين داخليا 117 182 6 شخصا، منهم مليونا شخص في بوركينا فاسو، و 3,3 ملايين في نيجيريا، وحوالي نصف مليون في مالي.

وتشير حالة الأمن الغذائي في المنطقة إلى أن انعدام الأمن لا يؤثر على حاضرنا فحسب، بل يهدد مستقبلنا أيضا. وقد أشارت تقييماتنا إلى أن ما يقرب من 30 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية. وفي غياب استجابة كافية، سيرتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية من 30 مليونا إلى 42 مليونا بحلول نهاية الشهر المقبل. وهذا مجرد عينة صغيرة من الأثر المروع لانعدام الأمن في غرب أفريقيا.

وكانت الاستجابات لانعدام الأمن في المنطقة متنوعة. وهي تشمل ترتيبات ثنائية وبين بضعة أطراف ومتعددة الأطراف، مثل عملية بارخان، وقوة تاكوبا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكرا، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاصة بالقضاء على الإرهاب. وكان لتلك المبادرات والعمليات الهامة أثر في الميدان.

مع ذلك، وبينما نعترف بدور تلك المبادرات، لا يمكننا أن نتجاهل بعض التحديات التي تطرحها. يطرح تعدد هذه المبادرات مشاكل تتعلق بالتنسيق والشمول وتولي زمام الأمور. ويتمثل اقتراح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إدماج مختلف المبادرات في خطة العمل الإقليمية واستخدامها كأدوات تنفيذية متخصصة للآلية الإقليمية. من شأن ذلك أن ييسر التنسيق ويعزز تولي زمام الأمور ويحسن الإدماج.

وقد اتخذ رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثلاثة قرارات ترمي إلى تيسير الانتقال إلى هذا الترتيب الشامل. ويتمثل القرار الأول في إجراء استعراض لولاية القوة الاحتياطية الإقليمية، بغية تمكينها من التصدي لتحديات انعدام الأمن من خلال أشكال مختلفة من التدخل، بما في ذلك العمليات الحركية. ويتعلق القرار الثاني بتمويل الآلية الإقليمية، ويتعلق القرار الثالث باستعراض خطة العمل القائمة بغية تحديثها ومواءمتها مع القرارات الجديدة المتخذة.

وتسعى المشاورات التي جرت بين رؤساء أركان الدفاع في الدول الأعضاء إلى تعزيز ولاية القوة الاحتياطية الإقليمية بطريقة تمكنها من دعم الدول الأعضاء في كفاحها ضد الإرهاب والتهديدات التي تواجه النظام الدستوري. وقد اقترح القادة العسكريون خيارين، وهما لواء يتألف من 000 5 جندي بتكلفة سنوية قدرها 2,3 بليون دولار أو نشر قوات عند الطلب بتكلفة سنوية قدرها 360 مليون دولار. وسبقت هاتان التوصيتان قرار المجلس بإنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (القرار 2690 (2023)).

ومع ذلك، فكر القادة الإقليميون في التأثير السلبي المحتمل للانسحاب على المنطقة وقرروا عقد دورة استثنائية حول السلام والأمن بحلول نهاية آب/أغسطس 2023. وتحضيرا لمؤتمر القمة الاستثنائي، اجتمعت مجموعة ثلاثية مؤلفة من رؤساء دول نيجيريا وبنن وغينيا – بيساو، بالإضافة إلى النيجر، في 18 تموز/يوليه للتفكير مليا في الحالة السياسية والأمنية في المنطقة. وتشكل استنتاجاتهم الرسالة الرئيسية التي أود أن أسترعي انتباه المجلس إليها.

فيما يتعلق بالحالة السياسية في المنطقة، قرر زعماء المنطقة إعادة إشراك الدول الأعضاء الثلاث التي تمر بمرحلة انتقالية على أعلى مستوى. وتحقيقا لتلك الغاية، سيقوم فخامة السيد باتريس تالون، رئيس جمهورية بنن، بزيارة تشاورية إلى البلدان الثلاثة باسم المجموعة الثلاثية. وقد أكد الزعماء عزمهم على رؤية عودة سريعة إلى النظام الدستوري في تلك الدول الأعضاء، وفقا لبروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات الصلة والمواثيق الانتقالية لكل بلد من البلدان الثلاثة. وأكد القادة من جديد التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم إجراء انتخابات ديمقراطية ذات مصداقية وشاملة للجميع في كل من البلدان الثلاثة. وأكد القادة أيضا من جديد دعمهم لعملية الجزائر للسلام، التي تسعى إلى تيسير التوصل إلى تسوية سلمية بين حكومة مالي والجماعات المسلحة. ويدعو القادة المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء مجلس الأمن، إلى دعم عملية الجزائر للسلام في مالي، فضلا عن موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التحولات في المنطقة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في المنطقة، شدد القادة على تصميم المنطقة على توفير استجابة قوية للتهديدات التي يتعرض لها السلام في المنطقة. وستشمل الاستجابة الإقليمية التفعيل السريع لخطة عمل منقحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للقضاء على الإرهاب في المنطقة. وستشمل أيضا التعاون مع المبادرات الأمنية الأخرى وتقديم الدعم المباشر للدول الأعضاء، بما فيها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في مكافحتها للإرهاب. وكرر القادة التزامهم القوي بتمويل آليات الأمن الإقليمية من موارد المنطقة ذاتها.

إن التصميم الإقليمي لا يلغي مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام العالمي. وفي ذلك الصدد، يكرر قادة المنطقة الإعراب عن تأييدهم لطلب الاتحاد الأفريقي تمويلا يمكن التنبؤ به للبعثات التي تقودها أفريقيا من خلال الأنصبة المقررة. وقد أيد الأمين العام للأمم المتحدة هذا الموقف ودافع عنه بشكل كاف في عدة مناسبات، كان آخرها في تقريره المؤرخ 1 أيار/مايو 2023 بشأن تنفيذ القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017) والاعتبارات المتعلقة بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن (S/2023/303).

وأود أن أختتم هذا البيان باقتباس من تقرير الأمين العام:

”... إن العهد الذي كانت تعتبر فيه الطلبات المتعلقة بعمليات دعم السلام ظروفا استثنائية قد ولى؛ حيث أنه من أجل التصدي بفعالية أكبر للتحديات الراهنة، لا بد من النظر في دعم هذه العمليات بشكل منهجي بقدر أكبر. [...] وأحث مجلس الأمن على أن يبدي تأييده الواضح لاستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من قبل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. إذ سيقدم ذلك الدليل الملموس على أن المجلس يقف على أهبة الاستعداد لتدشين مرحلة جديدة وسد ثغرة حاسمة الأهمية في هيكل السلام والأمن الدوليين، وسيعيد التأكيد بقوة على عزم المجلس القضاء على آفة النزاعات المسلحة في القارة الأفريقية.“ (S/2023/303، الفقرتان 38 و 44)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد توراي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، وهم غابون وموزامبيق وغانا.

نرحب بتقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2023/490) ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ

بحرارة السيد ليوناردو سانتوس سيماو على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيسا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويسرنا انخراط الممثل الخاص النشط مع بلدان المنطقة منذ توليه مهامه مؤخرا ونشجع جهوده الإضافية في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونشكره على إحاطته الأولى للمجلس.

ونشكر أيضا السيد عمر أليو توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ملاحظاته الهامة ونحيط علما على النحو الواجب بآرائه بشأن التطورات في المنطقة وتصميم المنطقة على الاستجابة للتحديات الأمنية وطلب التضامن مع أعضاء الجماعة.

لقد شهدنا منذ الإحاطة الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.9238) وتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل توطيد الديمقراطية في نيجيريا وسيراليون وبنن وغامبيا وغينيا – بيساو وموريتانيا. ونلاحظ الحاجة إلى استمرار الدعم الدولي والإقليمي للانتخابات المقبلة في المنطقة. ونشجع الجهود الجارية لاستعادة النظام الدستوري في البلدان الثلاثة التي تمر بمرحلة انتقالية، وخاصة مالي، حيث ينبغي للاستفتاء الذي أجري في حزيران/يونيه أن يمهد الطريق لمواصلة الجهود استنادا إلى عملية شاملة للجميع. ونحث السلطات المالية والجماعات الموقعة على الاتفاق على مواصلة التعاون في تحقيق أهداف اتفاق الجزائر للسلام. ونؤكد تأييدنا لسيادة مالي ووحدتها وسلامة أراضيها.

بيد أن مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في المنطقة، وخاصة في بلدان الساحل حيث تؤدي سيطرة الإرهابيين والجماعات المسلحة على الأراضي إلى موجات جديدة من التشريد وما يترتب عنها من عواقب إنسانية. ونلاحظ الطابع المترابط للأزمات الناشئة والحاجة إلى نهج شامل لحلها. عليه نود أن ندلي ببعض الملاحظات الهامة.

أولا، على الجبهة السياسية، نشجع بلدان المنطقة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الترتيبات الإقليمية مثل بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد. إن الممارسات الديمقراطية والشاملة والتشاركية ضرورية للحفاظ على استقرار جميع البلدان. وفي خضم التأثير السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات الجيوسياسية المختلفة ينبغي إدارة هشاشة بلدان المنطقة عن طريق نهج تشاركي للحوكمة يشمل الشباب والنساء والأقليات. ونرحب بالتزام الممثل الخاص للأمين العام وفريقه – بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الإقليميين – بتنفيذ المبادئ الأساسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على النحو الذي أعيد تأكيده في البيان الصادر عن الاجتماع العادي الثالث والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في 9 تموز/يوليه.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية فإن تزايد حالات الإرهاب والتطرف العنيف وأساليب عملهما المتغيرين يثيران قلقا بالغا. وندين بشدة الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية على المدنيين وأفراد الأمن في المنطقة ونشيد بجميع الذين فقدوا أرواحهم. وبينما تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي انسحابها من مالي نحث على اتخاذ إجراءات منسقة مع البلدان المجاورة للحد من أي عواقب أمنية سلبية أخرى على مالي والمنطقة. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام إلى المجلس في آب/أغسطس الذي يوضح الدور الذي يمكن أن يؤديه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بعد انسحاب البعثة.

لقد أصبحت كفالة تقديم الدعم اللوجستي والعملياتي والتمويلي للآليات الإقليمية مثل قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومبادرة أكرا أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. ونرحب بقرار تفعيل القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونقدم الدعم اللازم لنشرها ولتنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للقضاء على الإرهاب. ونلاحظ الالتزام بتعزيز أوجه التآزر بين المبادرات الإقليمية بقيادة اللجنة الثلاثية الرئاسية المكونة من ثلاثة

أعضاء زائدا واحد ونتطلع إلى نتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي سيعقد في آب/أغسطس للتداول بشأن اتخاذ تدابير محددة لمعالجة الحالة الأمنية في المنطقة بما في ذلك الحالات الانتقالية.

على الجبهة الأمنية أيضا نشجع الرصد المستمر للحالة في ليبيا وأهمية اعتماد نهج منسق لتجنب التهديد الذي تشكله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على استقرار المنطقة، بما في ذلك بواسطة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا يزال يحدونا الأمل في أن تسفر المشاورات الواسعة التي أجراها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل بقيادة الرئيس السابق إيسوفو بهدف إعداد تقرير تقييم للأداء في منطقة الساحل عن عناصر تدعم المبادرات الأمنية الإقليمية لمواجهة التحديات في المنطقة. إننا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في تلك الجهود الإقليمية الجارية.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية الناتجة عن تصاعد النزاعات والدوافع الأخرى مثل تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والآثار السلبية لتغير المناخ، تود مجموعة الدول الأفريقية الثلاث أن تلفت انتباه المجتمع الدولي إلى أكثر من 6 ملايين شخص من المشردين ونحو 10 000 مدرسة أغلقت نتيجة لها. ويتعين علينا تجاوز نهج العمل الروتيني لمعالجة هذه المسألة. وندعو الشركاء المانحين إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية لبلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عن طريق المساعدة في تحقيق هدف توفير 3.5 بليون دولار اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

أخيرا، نشجع على اتباع نهج شامل للتصدي للتحديات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك دعم التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات. وينبغي أن يشمل ذلك تقديم الدعم لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة والتنمية، فضلا عن الالتزام بالتوصل إلى توافق وطني في الآراء في بلدان المنطقة لضمان اضطلاع النساء والشباب بدور متساو وهادف في جميع عمليات صنع القرار والحوكمة. ونرحب في ذلك الصدد بدعم إدماج شواغل الأمن البشري للنساء والشباب في الخطة الاستراتيجية للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة 2022-2026 التي اعتمدت مؤخرا، ونشجع على تقديم المزيد من الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وفيما يتعلق بتغير المناخ ترى غابون وموزامبيق وغانا أنه يؤدي إلى تفاقم الأزمات السائدة في المنطقة حيث أدى إلى التشريد والتنافس غير المنظم على الموارد الطبيعية المتناقصة من بين مشاكل أخرى. وفي ذلك الصدد نرحب بدعم تنفيذ المبادرات الإقليمية مثل نداء داكار للعمل بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب أيضا بالمذكرة الاستشارية للجنة بناء السلام لجلسة اليوم ونشدد على ضرورة تقديم المزيد من الدعم لعملها لتمكين المنطقة من الاستفادة من المكاسب الإيجابية لتدخل لجنة بناء السلام بما في ذلك في مسائل السلام والتنمية المتصلة بالمناخ، فضلا عن تعزيز آليات تسوية المنازعات المجتمعية.

في الختام، نؤكد من جديد احترامنا للسلامة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة وسيادتها. وتود مجموعة الدول الأفريقية الثلاث أن تؤكد أن إبداء الإرادة السياسية القوية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك من جانب المجلس، لا يزال حاسما في التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها المنطقة. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى الالتزام باعتماد مشروع البيان الرئاسي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعما لولاية الممثل الخاص الجديد في أقرب وقت ممكن.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أرحب بالسيد ليوناردو سانتوس سيماو الممثل الخاص للأمين العام. وأتمنى له كل النجاح في دوره الجديد وأتطلع إلى مواصلة تعاوننا المثمر معه. كما أشكر رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطته ولجنة بناء السلام على مشورتها الخطية.

نرحب بالتطورات الإيجابية منذ جلستنا الأخيرة (انظر S/PV.9238) ومن بينها التطورات المتعلقة بالانتخابات والعدالة الانتقالية وجهود

المساءلة. بيد أن الإحاطة المقدمة اليوم توضح أن الحالة الأمنية في المنطقة لا تزال هشة جدا مع استمرار زيادة الاحتياجات الإنسانية. لذلك أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات يسرنا أن نلاحظ أنها كانت حتى الآن سلمية إلى حد كبير. ونرحب بالالتزام المستمر لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بتعزيز الحكم الديمقراطي والعمليات الانتخابية السلمية. فذلك جهد طويل الأجل يقوم على الثقة والحوار المنتظم ويجسد السمعة الطيبة التي يتمتع بها المكتب. لكن وبينما أحرز تقدم ملحوظ على مستوى الدولة، ولا سيما في بنن وموريتانيا – كما ذكر الممثل الخاص – ظلت المرأة ممثلة تمثيلا ضعيفا إلى حد كبير في العمليات السياسية وصنع القرار في جميع أنحاء المنطقة. وندعو إلى إجراء تحليل أكثر تعمقا وسياقا للأسباب الكامنة وراء ذلك لضمان المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة طوال دورة العملية الانتخابية.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، يتطلب الاستثمار في منع العنف وبناء السلام التزاماً بمعالجة مختلف الأسباب الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الكامنة وراء هذا العنف. وقد أعيد تأكيد ذلك في شباط/فبراير في المؤتمر المعنون "ملتقى كبير لمنع التطرف العنيف في غرب ووسط أفريقيا"، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وسويسرا والسنغال في داكار. ويتحتم على الدول والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن تترجم خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف إلى واقع. لقد أظهر لنا المؤتمر أن الحوار، بما في ذلك مع المتطرفين العنيفين، هو مفتاح تحقيق السلام الدائم.

وأخيراً، نواجه أزمة إنسانية خطيرة نتيجة لعدم الاستقرار والنزاع والنزوح القسري وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. تؤثر الأزمة على ملايين الأشخاص في المنطقة. ولا تزال حالة الشباب والأطفال في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مثيرة للقلق بشكل خاص. وغالباً ما ترتكب الهجمات على المدارس جنباً إلى جنب مع انتهاكات خطيرة أخرى، مثل العنف الجنسي والجنساني. وبشكل عام، نشهد تدهوراً في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. ولا يمكننا أن نظل غير مبالين بتلك التطورات.

وترحب سويسرا بعمل مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في سياق نداء داكار للعمل. ويرحّب بلدي بالتحليل الجاري لمخاطر الأمن المناخي. وكما قالت السيدة عيساتو ضيوف للمجلس في أيار/مايو:

"لم يعد مناسباً معالجة الأزمة في منطقة الساحل على أساس المسائل الأمنية وحدها، إذ أننا بحاجة إلى استجابات متعددة القطاعات وتراعي مسائل المناخ الحالية والمستقبلية." (S/PV.9322، صفحة 7)

وسيسمح ذلك بتخفيف الضغط على المساعدات الإنسانية في المدى البعيد ومساعدة المجتمعات المحلية على التعافي. وفي هذا الصدد، ومن أجل تعزيز قدرة أكثر من 000 700 شخص في بوركينا فاسو على الصمود، تدعم سويسرا برنامجاً يهدف إلى تخفيف حدة النزاعات بين المزارعين والرعاة من خلال تكييف أساليب التربية ووسائل كسب العيش مع تحديات المناخ.

ويبرز تقرير الأمين العام (S/2023/490) مرة أخرى أهمية دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التغلب على التحديات العديدة في المنطقة. ويشهد تمديد الولاية في كانون الثاني/يناير على استمرار دعم المجلس للبعثة. وتقف سويسرا على أهبة الاستعداد لتعزيز الحوار بين الجهات المعنية لاستكشاف إمكانية تفويض بعض المهام التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، متى كان ذلك منطبقاً. وبالإضافة إلى ذلك، وبوصفنا مشاركين في الصياغة، وبالتعاون مع غانا، سنواصل بذل جهودنا لاعتماد بيان رئاسي في أقرب وقت ممكن، بغية التأكيد على الاهتمام القوي للمجلس بالمنطقة. وبعد عامين، حان الوقت لإعادة تأكيد دعمنا الجماعي للعمل القيم والهام الذي يقوم به المكتب الإقليمي في جميع مجالات ولايته.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو والسيد توري على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء التراجع الديمقراطي في جميع أنحاء المنطقة وتدعم بقوة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ودوره الفعال في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، ومعالجة الأزمات المتعلقة بالانتخابات وتعزيز عمليات الحوار الشامل في المنطقة. ونقرّ بالجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب للمساعدة في تعزيز العمليات الديمقراطية واستدامتها وإسداء المشورة للحكومات الانتقالية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو وغينيا وسيراليون. وعلى الرغم من أننا نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى الشفافية في عملية جدولة الانتخابات العامة في 24 حزيران/يونيه في سيراليون والمخالفات في نتائج الانتخابات التي أعلنتها اللجنة الانتخابية، فإننا نشيد بشعب سيراليون على مشاركته في الانتخابات التي تؤدي دوراً حيوياً في أي ديمقراطية. ونؤكد من جديد دعمنا للعمليات الانتقالية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا، ونواصل الدعوة للعودة إلى الحكم الديمقراطي. ونؤيد قيادة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مساءلة الحكومات الانتقالية عن جداولها الزمنية المعلنة للعودة إلى النظام الدستوري وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

وإذ ننتقل من الانتقال الديمقراطي إلى الاحتياجات الإنسانية، نود أن نشدد على الحاجة الملحة إلى وصول المنسق المقيم الجديد للأمم المتحدة إلى بوركينا فاسو وأن نشاطر الأمم المتحدة الشواغل التي أعربت عنها بشأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لبوركينا فاسو والتي أدت إلى رحيل المنسق المقيم السابق للأمم المتحدة. يقود المنسق المقيم للأمم المتحدة عمل الأمم المتحدة لدعم جهود التنمية وهو ذو أهمية حيوية لقيادة إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لشعب بوركينا فاسو.

وبالنظر إلى الحالة في المنطقة، تكتسي المساءلة أهمية خاصة. ونكرر دعوتنا للحكومة الانتقالية في مالي لإجراء تحقيق مستقل ونزيه وفعال وشامل وشفاف لمحاسبة المسؤولين عن عمليات قتل المدنيين في مورا بمالي، بما يتفق مع التوصية الواردة في تقرير أيار/مايو 2023 ذي الصلة الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وتزداد أهمية ولاية المكتب في ضوء قرار الحكومة الانتقالية في مالي إنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون حكومة مالي الانتقالية تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة لضمان الانسحاب الآمن والمنظم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ويشمل ذلك الاحترام الكامل لاتفاق مركز القوات حتى يغادر آخر عنصر من البعثة إلى ما بعد 31 كانون الأول/ديسمبر. وحالما توضع الخطة الانتقالية للبعثة، نرحب بإجراء مناقشة جادة في المنتدى المناسب بشأن الموارد الإضافية التي قد تكون مطلوبة للمكتب لضمان استمرار الدعم للمكتب وأنشطته المتزايدة.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء انتشار عدم الاستقرار في مناطق غرب أفريقيا الساحلية، سواء من التحركات السياسية الوطنية أو متاخمة التطرف العنيف لمنطقة الساحل. وقد كلفت التهديدات المتزايدة آلاف الأرواح وساهمت في النزوح في جميع أنحاء المنطقة. ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن مجموعة فاغنر ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وتعرض للخطر سلامة وأمن المدنيين وحفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة. فهي تعرقل عمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ولا تفشل في التصدي لخطر التطرف العنيف المباشر فحسب، بل تسهم أيضاً في احتمال نموه.

وأخيراً، تدعو الولايات المتحدة أعضاء مجلس الأمن إلى تنشيط عملنا الجماعي والمشاركة مع الشركاء الأفارقة في معالجة المشاكل العابرة للحدود. ونشيد بجهود الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم المنطقة، ونأمل أن نرى قريباً بياناً رئاسياً يؤكد من جديد ذلك الالتزام.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم تهانينا الصادقة للممثل الخاص للأمين العام سيماو

على تعيينه، وأن أعرب عن بالغ تقديرنا لنائبة الممثل الخاص للأمين العام بيها على مشاركتها مع مجلس الأمن. ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ثابتة في دعمها للعمل الهام الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو، ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السيد توري، على إحاطتيهما المتبصرتين اليوم. وعلاوة على ذلك، نرحب بمشورة لجنة بناء السلام، التي تسترشد بها اللجنة في فهمها للمنطقة. إن مساهماتها المستمرة حيوية لعملنا.

وقد شرح مقدمو الإحاطات اليوم كيف أن البلدان التي يتحمل مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا المسؤولية عنها تواجه التحدي المزدوج المتمثل في انعدام الأمن وتغير المناخ. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2023/490)، لا يزال 6,3 مليون شخص نازحين في جميع أنحاء بلدان الساحل الأفريقي والبلدان الساحلية، ويحتاج أكثر من 37 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية. يتطلب التصدي لتلك التحديات إعادة التفكير في الافتراضات والنُّهج التي طال أمد اعتناقها وسبق نشرها – بحيث لا تركز على التحديات الراهنة في الوقت الحاضر فحسب، بل أيضاً على الجهود الطويلة الأجل اللازمة للمساعدة في تشكيل وبناء أفق أكثر استقراراً وأمناً وسلاماً للمنطقة، ولا تركز على الصعيد الوطني فحسب، بل تنظر أيضاً في التحديات على نطاق المنطقة.

وأود أن أدلي اليوم بأربع نقاط موجزة في هذا المنحى.

أولاً، يتطلب الحفاظ على الأمن في المنطقة نهجاً متعدد المسارات. ووفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي، تعدّ أربعة بلدان في جميع أنحاء غرب أفريقيا من بين أكثر 10 بلدان تضرراً من الإرهاب. إن حماية المدنيين ليست مجرد ممارسة رداً على التهديدات – بل يجب أن تتعلق أيضاً بتهيئة بيئة آمنة بشكل استباقي من الألف إلى الياء. وفي ضوء ذلك، تشكل الحلول الأمنية الناعمة والصلبة، بما في ذلك بناء قدرة المجتمع على الصمود من خلال الخدمات الأساسية، جزءاً من استراتيجية أمنية شاملة للمنطقة. وإلى جانب الجهود الوطنية، أتى التعاون الأمني الإقليمي بثماره في التصدي للتهديدات العابرة للحدود والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وشهدنا انخفاضاً في الحوادث الإرهابية في حوض بحيرة تشاد، فضلاً عن تحسن الأمن البحري في خليج غينيا، بسبب أفضل الممارسات التي يجري تبادلها من بلد إلى آخر. ونرحب بزيادة التنسيق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة أكرا.

ثانيا، يجب على جميع أطراف النزاع أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. فالجهات الفاعلة في المجال الإنساني تواجه حاليا تحديات كبيرة في الوصول إلى المحتاجين. ونحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تيسير وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بأمان إلى المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة المنقذة للحياة. وعلى خلفية انعدام الأمن الشديد، تتعرض النساء والفتيات في المنطقة لخطر أكبر فيما يتعلق بالعنف الجنسي والاختطاف على يد الجماعات المسلحة. ويجب السماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتقديم الخدمات الضرورية للمتضررين من تلك الانتهاكات، ويجب محاسبة مرتكبيها.

ثالثا، يجب أن يتعامل المجلس مع انعدام الأمن في المنطقة من خلال منظور مراع للمناخ. فزيادة التصحر وانخفاض هطول الأمطار يؤديان إلى تقليص الموارد الغذائية والمائية الشحيحة أصلا. ويواجه قطاع الزراعة معوقات، مما يترك المواطنين دون طعام وعمل ويجعلهم أكثر عرضة للتجنيد على يد الجماعات المسلحة. وفي غرب أفريقيا، نرى تلك الديناميات على نطاق واسع. كما أدى تغير المناخ إلى ترسيخ آفة العنف الجنساني وعدم المساواة، حيث تواجه النساء والفتيات أوضاعا أكثر خطورة عندما يستمر انعدام الأمن الغذائي. ولذلك، يجب أن نبذل جهودا متضافرة لتحسين فهم ومعالجة التفاعل بين المناخ والسلام والأمن.

رابعا وأخيرا، سيُبنى الاستقرار الإقليمي الطويل الأجل على أساس وجود مؤسسات قادرة على الصمود. ويتمثل جزء لا يتجزأ من بناء تلك المؤسسات في غرب أفريقيا في إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويشكل إجراء انتخابات سلمية مؤخرا في غينيا – بيساو ونيجيريا وسيراليون وبلدان أخرى خطوة إيجابية إلى الأمام، شأنها في ذلك شأن مبادرات الحوار الجارية والجهود المبذولة لضمان مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة في المنطقة. وفيما يتعلق بالعمليات الانتقالية الجارية، من المهم مواصلة إحراز تقدم، على النحو المتفق عليه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونرحب بالتنسيق الوثيق بين الممثل الخاص والجماعة للتواصل مع سلطات البلدان المعنية لكفالة الوفاء بالتزاماتها في إطار زمني متفق عليه. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بإنشاء فرقة العمل الرئاسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وبينما تبدأ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي انسحابها، نشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة تعاون الأمم المتحدة مع السلطات في مالي، على مستوى المناطق وعلى الصعيد الوطني على السواء، وتقديم المساعدة في ضمان انتقال سلس. ونتطلع إلى عرض الأمين العام لخطة نقل مهام البعثة في آب/أغسطس، مع مراعاة الإسهام المحتمل لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجهات المعنية الأخرى. وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي أمر أساسي، ليس لمالي فحسب، بل للمنطقة بأسرها. ولذلك، نشجع الأطراف على أن تواصل المشاركة في تنفيذه.

بما أن هذا سيكون آخر بيان لدولة الإمارات العربية المتحدة في جلسة مدرجة في برنامج عمل المجلس بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، أود التدبر مرة أخيرة في إرث المكتب وأهميته. لقد قطع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا شوطا طويلا في بناء قدرته على تعزيز العمليات السياسية الشاملة للجميع والتعاون الإقليمي. وفي المستقبل، سيساعد دوره في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على معالجة الأسباب الجذرية للعنف وتعزيز القدرة المجتمعية على الصمود. وعلى المدى الطويل، لا يمكن الحفاظ على المكاسب التي حققها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى الآن إلا إذا تضافرت الجهود الدولية مع الأولويات الوطنية من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من بين جهات أخرى. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية أن يتحد المجلس وأن يتكلم بصوت واحد بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق باعتماد بيان رئاسي بشأن المكتب. وإذا نجحنا في القيام بذلك، فإن جهودنا ستساعد الممثل الخاص للأمين العام في الوفاء بولايته لدعم المنطقة. وفي نهاية المطاف، يظل التزام المجلس المستمر تجاه مكتب الأمم المتحدة أمرا حاسما لرفاه الأجيال الحالية والمقبلة في المنطقة وازدهارها وسلامها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص سيماو والرئيس توراي على إحاطتيهما. كما تهنئ الصين السيد سيماو على تعيينه وستواصل دعم عمل الممثل الخاص.

على نحو ما أشار الأمين العام في تقريره (S/2023/490)، حققت بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الأشهر الستة الماضية نتائج إيجابية في الحفاظ على السلام والاستقرار وتعميق التعاون الإقليمي. وفي الوقت نفسه، فإنها تواجه تحديات متعددة، مثل الإرهاب والأمن الغذائي وتغير المناخ. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يقدما دعما بناء وهادفا بدرجة أكبر. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية:

أولا، يسر الصين أن ترى نتائج الانتخابات تتحقق في المنطقة في وقت سابق من هذا العام، بما في ذلك الانتخابات العامة في نيجيريا وسيراليون، والاستفتاء الدستوري في مالي، والانتخابات التشريعية في بنن وغينيا – بيساو وموريتانيا. ويكتسي التقدم السلس لتلك العمليات السياسية الهامة أهمية كبيرة لتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة والبلدان المعنية. وينبغي للمجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يواصلا دعم بلدان المنطقة في تعزيز الحكم وبناء القدرات مع مراعاة السياق المحلي وتعزيز التضامن والتعاون من خلال الحوار والتشاور واتباع مسار إنمائي يتفق مع ظروفها الوطنية. وقد تولت نيجيريا مؤخرا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتأمل

الصين أن تواصل الجماعة، تحت قيادة نيجيريا، الاضطلاع بدور نشط في تعزيز التنمية المشتركة وصون الأمن المشترك في المنطقة.

ثانيا، تشيد الصين بنيجيريا ومالي وبوركينا فاسو وبلدان أخرى على تكثيف جهودها لمكافحة الإرهاب. ونؤيد إطلاق القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإعادة تنظيم القوة المشتركة لمنطقة الساحل. ونأمل أن تتمسك بلدان المنطقة بمفهوم الأمن المشترك وأن تعزز التعاون في مكافحة الإرهاب وأن يضخ مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية، الذي سيعقد في نيجيريا الشهر المقبل، حيوية جديدة في العملية. وحالما تكمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي انسحابها، ينبغي ألا يخفض المجتمع الدولي دعمه لمالي وبلدان المنطقة في مكافحة الإرهاب، بل ينبغي أن يقدم المزيد من الدعم من حيث المعدات واللوجستيات والتمويل.

ثالثا، في ظل المشهد الدولي المتغير، تتلقى منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مساعدات خارجية أقل وتواجه المزيد من الصعوبات في الحصول على الائتمان الأجنبي. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، ألا يسمح بأن تقوده أزمات أخرى إلى خفض ما يقدمه من مساعدات واستثمارات في المنطقة. وخلال مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا، دعت بلدان المنطقة إلى إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي والترابط والتجارة البينية. وينبغي أن يوائم المجتمع الدولي مساعدته في كلا المجالين وأن يحدد الاحتياجات الإنمائية في المنطقة وأن يساعدها على تحسين قدراتها الإنمائية المستقلة. وتولي الصين أهمية كبيرة للتحديات التي يفرضها تغير المناخ أمام بلدان منطقة الساحل. وتجدر الإشارة إلى أن نقص التمويل والافتقار إلى التكنولوجيا هما التحديان الرئيسيان اللذان تواجههما بلدان المنطقة فيما يخص الاستجابة للمناخ. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، ترجمة الالتزامات السياسية إلى إجراءات ملموسة والاضطلاع بدور رائد ونموذجي في مساعدة بلدان المنطقة.

وما برحت الصين تقف دائما بثبات مع أصدقائها وشركائها وإخوانها وأخواتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ولدينا علاقات طويلة الأمد مع المنطقة ونقدم قدرا هائلا من الدعم والمساعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم إسهامات متجددة في صون السلام والاستقرار الإقليميين وتعزيز التنمية والرخاء الإقليميين.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بالسيد ليوناردو سيماو بصفته الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأشكره والسيد توراي، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطتيهما المتبصرتين. كما أشكر لجنة بناء السلام على مشورتها الخطية.

تقدر اليابان أيما تقدير عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعمله النشط على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية دعما للعمليات الديمقراطية وتنسيقه المستمر مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إدراكا منها لترابط التحديات التي تواجه غرب ووسط أفريقيا.

وأود اليوم أن أتطرق إلى مسألتين ملحتين تواجهان المنطقة. أولا، إن استعادة الحكم الشرعي والديمقراطي والحفاظ عليه أمر أساسي. ونرحب بإجراء عدد من الانتخابات هذا العام في المنطقة ونتطلع إلى أن تُجرى الانتخابات المقبلة بطريقة سلمية وشاملة للجميع وشفافة. وفي حين أن معظم الانتخابات هذا العام أجريت بسلام، إلا أنها لم تخل جميعا من الجدل. إن أي عملية ديمقراطية شاملة حقا للجميع لا يمكن أن يسجن فيها مرشحو المعارضة أو يمنعون من الترشح. يجب تجنب الخطاب والاتهامات التحريضية من قبل جميع المشاركين، ويجب اتخاذ التدابير المناسبة ضد المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة.

وعلاوة على ذلك، تكرر اليابان التأكيد على أهمية العودة إلى النظام الدستوري. وتدعو اليابان مالي إلى مواصلة بذل كل جهد ممكن من أجل إجراء الانتخابات على النحو المتفق عليه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وفريق الأمم

المتحدة القطري على مساعدة مالي. وفي ذلك السياق، ترحب اليابان بإسهامات الشركاء الإقليميين. ونأمل أيضا أن نرى تطورات إيجابية في عمليات الانتقال السياسي في غينيا وبوركينا فاسو. لا يمكن تحقيق الأمن من دون حكم خاضع للمساءلة وشامل للجميع.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. استمر المشهد الأمني في جميع أنحاء منطقة الساحل في التدهور، لا سيما في مالي وبوركينا فاسو. وفي ذلك الصدد، من المؤسف أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي اضطرت إلى الانسحاب بعد عقد من عملها المتفاني، على الرغم من التحديات العديدة التي لا تزال مالي والمنطقة تواجهها. ونشدد على ضرورة احترام حقوق الإنسان في جميع العمليات الأمنية ونحث السلطات الانتقالية في مالي على التنسيق مع جيرانها ومع الشركاء الإقليميين لتجنب حدوث فراغ أمني. إن اتباع نهج أمني جماعي وكلي وعابر للحدود الوطنية ضروري لمكافحة المتطرفين العنيفين والإرهابيين الذين يعملون عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا ننسى الأثر السلبي لتدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل على البلدان المجاورة، بما في ذلك العديد من البلدان الساحلية في خليج غينيا.

وقد أدى استمرار انعدام الأمن إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية الشديدة أصلا، مع انتشار انعدام الأمن الغذائي والنزوح وإغلاق المدارس، كما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطتين. وعلاوة على ذلك، فإن آثار التدهور البيئي وتغير المناخ تثير قلقا شديدا. وفي التصدي لتلك التحديات وكفالة السلام والاستقرار على المدى الطويل، يجب وضع الناس في محور الاهتمام ومنحهم إحساسا بالملكية، ويجب على الحكومات أن تبني مؤسسات قوية ومتينة لتوفير رفاههم. وإدراكا من اليابان لأهمية الأمن البشري، فإنها تقدم منذ وقت طويل المساعدة في مجالي التنمية وبناء المؤسسات إلى المنطقة.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزامنا بمواصلة العمل مع أصحاب المصلحة الثنائيين والإقليميين والدوليين من أجل استقرار وازدهار غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد ليوناردو سانتوس سيماو على إحاطته هذا الصباح وأن أهنئه على تعيينه مؤخرا ممثلا خاصا ورئيسا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونتمنى له كل النجاح في عمله. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره المفصل عن التطورات في المنطقة (S/2023/490) والسيد عمر أليو توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطته المثيرة للاهتمام.

ونود أن نشدد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، نؤكد من جديد اقتناعنا بأن وجود إطار مؤسسي سليم ومستقر أمر أساسي لتحسين الظروف المعيشية للسكان ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف. وفي ذلك الصدد، نهنئ بلدان المنطقة التي اتخذت خطوات هامة لتوطيد عملياتها ومؤسساتها الديمقراطية بإجراء انتخابات في الأشهر الأخيرة، ولا سيما بنن وغينيا – بيساو وسيراليون وموريتانيا ونيجيريا. ونأمل أيضا أن تجرى الانتخابات التي ستجرى في توغو وكوت ديفوار وليبريا بطريقة سلمية وشفافة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الأمم المتحدة، لاستعادة النظام الدستوري في بوركينا فاسو وغينيا ومالي، ونكرر دعوتنا إلى الامتثال للالتزامات المتفق عليها والجداول الزمنية الموضوعة لذلك الغرض.

ثانيا، نعرب عن قلقنا إزاء تدهور الوضع الأمني في وسط منطقة الساحل، ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي، واستمرار خطر توسع العنف الإرهابي إلى الجنوب. وتعرب إكوادور عن تضامنها مع ضحايا العنف وتكرر إدانتها القاطعة لجميع الأعمال الإرهابية، بينما تذكر بأن التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة تلك الآفة يجب أن تستند إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نكرر نداءنا إلى بلدان المنطقة لتكثيف تعاونها في مكافحة الإرهاب، ونقدر الجهود المبذولة في ذلك الصدد، بما في ذلك مبادرة أكرا.

ثالثا وأخيرا، أود أن أعلق على العواقب الإنسانية لانعدام الأمن، التي تؤثر بشكل غير متناسب على أضعف قطاعات المجتمع –

النساء والشباب والأطفال والمسنين. ومما يثير القلق بشكل خاص انعدام الأمن الغذائي، الذي سيؤثر على حوالي 21,8 مليون شخص في المنطقة. وتشكل الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لتخفيف معاناة المتضررين خطوة هامة جدا في وقف الحلقة المفرغة من السخط والعنف. وفي ذلك الصدد، من الضروري مواصلة العمل الرامي إلى التنسيق بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة جميع العوامل المترابطة التي تؤثر على المنطقة. ولذلك، أرحب بالإسهامات التي قدمتها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن وأشجع جميع الأعضاء على أخذها في الاعتبار.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسيد سيماو، الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في دوره الجديد وأشكره على إحاطته. وأشكر الممثل الخاص السابق، السيد محمد صالح النظيف، على عمله، ونائبة الممثل الخاص بيها على كفالة الاستمرارية خلال الأشهر الماضية. كما أشكر السيد عمر أليو توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطته المتبصرة، ولجنة بناء السلام على مشورتها الخطية.

إن عام 2023 حاسم بالنسبة للديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وترحب مالطة بالانتخابات التي أجريت مؤخرا في المنطقة، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح نحو الديمقراطية والسلام المستدام. ونشيد بالمساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بما في ذلك مشاركته مع القادة. ومن الإنجازات الجديرة بالترحيب زيادة تمثيل النساء كمستشارات محليات ورئيسات لمجالس البلديات في غامبيا، وأعلى نسبة على الإطلاق للنساء في الجمعية الوطنية في بنن، وزيادة عدد البرلمانيات في موريتانيا، وتخصيص حصة لتمثيل المرأة في ليبريا. ومع ذلك، نلاحظ أيضا مع القلق الانتكاسات التي لحقت بتمثيل المرأة ومشاركتها السياسية في نيجيريا، حيث انخفض عدد النساء في الجمعية الوطنية بنسبة 19 في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن أي هجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان والحيز المدني والسياسي لا تزال تحد من الحق في الرأي والتعبير، ونحث بقوة السلطات في المنطقة على تكثيف الجهود في هذا الصدد.

وتدعو مالطة إلى اتباع نهج كلي لردع أي امتداد للعنف في المنطقة من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والنزاع. ويجب أن يسير التعليم وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة وسيادة القانون بالتوازي مع عمليات مكافحة الإرهاب. ونحن نشجب انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أي جهود لمكافحة الإرهاب، ونحث بقوة على إجراء تحقيقات وافية في الانتهاكات المزعومة لكفالة المساءلة.

ونود بصفة خاصة أن نشدد على قلقنا إزاء الحالة الأمنية في مالي. فانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ينطوي على مخاطر محتملة لكل من مالي وجيرانها. ونكرر دعوتنا إلى كفالة حماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويجب أن يركز أصحاب المصلحة على احتياجات الأطفال والاستجابة الإنسانية في ضوء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضدهم. ونتطلع إلى مناقشة الكيفية التي يمكن بها لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يسد تلك الفجوة، في أعقاب هذا التطور. كما نحيط علما بإنشاء فرقة العمل الرئاسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتفكير بعمق في مسألة انسحاب البعثة وأي تحديات أمنية وشيكة.

وتثني مالطة على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأعضاء مبادرة أكرا والمنظمات الإقليمية الأخرى للعمل الذي يضطلعون به في التصدي لهذه التحديات، كما تشجع بلدان المنطقة على التعاون معهم بصورة كاملة. ونشيد أيضا بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتعاونه مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من المنظمات من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة. ولا تزال مالطة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في منطقة الساحل، حيث

يحتاج ملايين آخرون هذا العام إلى المساعدة الإنسانية مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، ويُتوقع أن يعاني أغلبية السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تتأثر أيضا بحرب روسيا العدوانية على أوكرانيا.

ونظرا لتضرر المنطقة بشدة من تغير المناخ، فإننا نواصل دعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الدعوة إلى اتباع أفضل الممارسات في مجال الصمود في مواجهة تغير المناخ والتكيف معه على أرض الواقع وفي تعزيز فهم المجتمعات المحلية لهذه الممارسات. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يتوصل المجلس إلى اتفاق بشأن بيان رئاسي يجسد حقا الحالة الميدانية.

في الختام، نتطلع إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة السيد إيسوفو، ونؤكد من جديد دعمنا القوي للممثل الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية. ولا بد أن تبقى مسألة تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في صميم جهودنا.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تنضم ألبانيا إلى الآخرين في تهنئة السيد سيماو على توليه دور الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأؤكد له دعم وفد بلدي الكامل وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل بشكل بنَّاء مع الممثل الخاص للأمين العام في التصدي للتحديات الإقليمية المعقدة. ونرحب أيضا برئيس مفوضية لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد توراي، ونشكره على رؤيته الثاقبة القيمة.

لا تزال الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تشكّل شاغلا ملحا من النواحي السياسية والأمنية والإنسانية. وفي ذلك الصدد، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولا، على الصعيد السياسي، نرحب بإجراء الانتخابات في عدة بلدان، مما يعزز توطيد العمليات الديمقراطية. ومع ذلك، يظل تقلص الحيز المدني والسياسي يشكّل مصدرا للقلق. وتؤكد ألبانيا أهمية الحوار السياسي الشامل للجميع وبناء توافق الآراء بين جميع أصحاب المصلحة بغية الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن.

ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار نقص تمثيل المرأة في العمليات السياسية وندعو الحكومات والأحزاب السياسية إلى إعطاء الأولوية لتمكين المرأة من خلال وضع التشريعات ذات الصلة والتنفيذ الفعال للآليات القائمة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالخطوات التي اتخذتها بنن وليبريا بهدف زيادة تمثيل المرأة في برلمانيهما.

وعلاوة على ذلك، تظل جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عمليات الانتقال السياسي حاسمة الأهمية. ونحث السلطات الانتقالية على تعزيز التعاون والنهوض بتنفيذ النقاط المرجعية المعلقة بغية كفالة العودة إلى النظام الدستوري في غضون الجداول الزمنية المتفق عليها.

وترحب ألبانيا بالمشورة المقدمة من لجنة بناء السلام المؤرخة 20 تموز/يوليه التي تؤكد الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة من خلال كفالة توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة وإشراك المجتمع المدني.

ثانيا، إن الحالة الأمنية تزداد خطورة في ظل انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والعنف القبلي والتدفقات المالية غير المشروعة. وتواصل الجماعات المتطرفة العنيفة في مالي وبوركينا فاسو استهداف الهياكل الأساسية العسكرية والمدنية، مما يسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وكما أفاد الأمين العام، لا تزال الانتهاكات المرتكبة ضد السكان المدنيين خلال تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب تثير القلق البالغ. ومن المثير للإحباط أن نشهد إغلاق نحو 10 000 مدرسة في جميع أنحاء بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا أو توقفها عن العمل جراء العنف. والنساء والفتيات هن الأكثر عرضة للعنف الجنسي والاختطاف.

وندعو دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى تعزيز التعاون عبر الحدود والعمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز جهود تحقيق الأمن وبناء السلام. ويكتسي التقيد الصارم بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع الأنشطة العسكرية أهمية حاسمة. ونعرب عن قلقنا إزاء الشراكة مع مجموعة فاغنر، التي تشكّل تهديدا كبيرا لتلك المبادئ.

ثالثا، لا تزال الحالة الإنسانية مترديةً. وتعاني منطقة الساحل من تفاقم انعدام الأمن الغذائي وآثار تغير المناخ ومسألة النازحين، وقد بلغت المساعدات الإنسانية مستويات غير مسبوقة.

وتدعو ألبانيا إلى اتباع نهج كلي في التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة والتي تشمل الأمن والحكم والتنمية. ونشدد أيضا على ضرورة معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ وتبعاتها على الأمن الإقليمي. وفي ذلك الصدد، ندعو أعضاء المجلس إلى التعاون بشكل بنَّاء في إصدار البيان الرئاسي وإظهار التزامنا الموحد تجاه المنطقة.

في الختام، أود أن أعرب عن تمسكنا بتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعاونها مع الدول لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، ونحن في انتظار توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أهنئ الممثل الخاص ليوناردو سانتوس سيماو على تعيينه وأشكره على إحاطته. ونتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بولايته. وبوسعه أن يعول على دعم فرنسا الكامل. وأرحب أيضا بمشاركة رئيس مفوضية لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد عمر أليو توراي، في هذه الجلسة.

يطيب لي في البداية أن أتكلم عن تعزيز الديمقراطية في المنطقة. وتشي فرنسا بالقرارات النموذجية التي اتخذها رؤساء الدول الذين اختاروا بشجاعة أن يُحدثوا تغييرا سياسيا، على غرار محمدو إيسوفو ومحمدو بخاري. وترحب فرنسا أيضا بقرار الرئيس ماكي سال عدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة. وهكذا، تُظهر السنغال مرة أخرى صلابة تقاليدها الديمقراطية العريقة.

وتهنئ فرنسا أيضا الرئيس بولا تينوبو، الذي تولى رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قبل بضعة أيام. ونتمنى له كل النجاح في جهوده لتعزيز السلام في المنطقة والبناء على الإنجازات الرائعة التي حققها الرئيس أومارو سيسوكو إمبالو.

وتشجع فرنسا مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة ما يضطلع به من عمل لدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل كفالة استمرار هذه الدينامية الإيجابية في جميع أنحاء المنطقة. ويجب إجراء الانتخابات في مناخ يفضي إلى الحوار ويسمح بمشاركة الجميع ويتيح لهم حرية التعبير، لا سيما النساء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في البلدان التي انهار فيها النظام الدستوري. وأشير هنا إلى بوركينا فاسو وغينيا ومالي، التي يجب أن تكمل عملياتها الانتقالية وتجري انتخابات ذات مصداقية في المواعيد النهائية المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تتعلق الرسالة الثانية التي أود أن أبعث بها بالأمن. ففرنسا تظل ملتزمة، إلى جانب بلدان المنطقة، بمكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن البحري.

وقد تابعنا عن قرب مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في 9 تموز/يوليه والذي قرر فيه رؤساء الدول إنشاء فريق عامل رئاسي يتألف من بنن وغينيا – بيساو ونيجيريا للنظر عن كثب في عواقب انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لا سيما فيما يتعلق بالأمن. ونعلق أيضا أهمية كبيرة على الانسحاب المنظم والآمن لذوي الخوذ الزرق، الذين يأتي نصفهم تقريبا من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى ضرورة أن تتعاون مالي مع الأمم المتحدة تحقيقا لتلك الغاية.

وترحب فرنسا بطلب رؤساء الدول أيضا تقريرا عن وجود جيوش أجنبية خاصة في المنطقة. ونشاطرهم اقتناعهم بأن مرتزقة مجموعة

فاغنر يشكّلون تهديدا مزعزعا للاستقرار بشدة جراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يرتكبونها تحت ستار مكافحة الإرهاب واستراتيجيتهم المعروفة المتمثلة في نهب الموارد في أنحاء القارة الأفريقية وعدم توافق ذلك النموذج مع المؤسسات الديمقراطية الضامنة لسيادة القانون.

وعلى العكس من ذلك، وكما يعلم المجلس، فإن فرنسا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، ما فتئت تدعم منذ فترة طويلة المبادرات التي تتخذها بلدان المنطقة لكفالة أمنها. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى مبادرة أكرا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتلتزم فرنسا أيضا، مع شركائها الأوروبيين، ببذل المزيد من الجهود لدعم الدول الساحلية المطلة على خليج غينيا في مواجهة التهديد الإرهابي المتزايد من منطقة الساحل.

وستولي فرنسا اهتماما باستنتاجات مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المقرر عقده في الشهر المقبل في نيجيريا، وكذلك بتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة رئيس النيجر السابق، السيد محمدو إيسوفو. وهناك حاجة ملحة إلى دعم المبادرات الإقليمية وتمكينها من الاستفادة من تمويل الأمم المتحدة. وهذا أمر ضروري ليس للمنطقة فحسب، بل لأمننا جميعا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد ليوناردو سيماو، وكذلك رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد عمر توراي، على إحاطتيهما.

يواجه رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وموظفوه تحديات صعبة حقا، لا سيما بالنظر إلى الحالة الراهنة في منطقة الصحراء والساحل. وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تأييدنا للسيد سيماو وللكيان الذي يرأسه، ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد. ونعتقد أن الأهداف الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل هي الدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعي الحميدة والوساطة في حل النزاعات في فرادى البلدان الأفريقية وفيما بينها على حد سواء. ونرحب بتعاون السيد سيماو مع بلدان المنطقة وكذلك بالأولوية التي حددها، وهي توحيد جهود بلدان المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة.

لا تزال الحالة في منطقة الصحراء والساحل وفي غرب أفريقيا صعبة، بما في ذلك على المستوى الأمني. وهذه مشكلة تعتبرها أغلبية بلدان المنطقة ذات أولوية. ولا تزال بؤرة التوترات هي المناطق الحدودية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث يتزايد نشاط مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصر الإسلام والمسلمين. وتؤدي الأنشطة الهدامة التي تقوم بها خلايا بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية – ولاية غرب أفريقيا إلى تفاقم الحالة الصعبة بالفعل في بلدان حوض بحيرة تشاد. ولا تزال الحالة مثيرة للقلق في بوركينا فاسو وفي تشاد، حيث ازداد تدفق اللاجئين بشكل كبير، نتيجة لزعزعة الاستقرار في السودان، مما أدى إلى تفاقم المشاكل المحلية. ولوحظت أيضا مظاهر للنشاط الإرهابي في بلدان غرب أفريقيا الساحلية وهي بنن وتوغو وكوت ديفوار.

إن الحالة الإنسانية بالغة الصعوبة. ويبلغ عدد النازحين داخليا في منطقة الساحل، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2023/490)، أكثر من ستة ملايين شخص. ويحتاج نحو 37 مليون شخص في المنطقة إلى مساعدات إنسانية بدرجة أو بأخرى. ومن الواضح أن دول المنطقة بحاجة إلى زيادة التعاون بغية التغلب على العواقب الإنسانية لعدم الاستقرار.

ومن الواضح أن محاولات بلدان الاتحاد الأوروبي لتيسير تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل لم تتوج بالنجاح. وعلى العكس من ذلك، ونتيجة للإنهاء الأحادي الجانب لأنشطة عملية بارخان الفرنسية وقوة تاكوبا التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، وبعد ذلك في منطقة الصحراء والساحل ككل، تصاعدت التهديدات الإرهابية فحسب في المنطقة. ولا تزال تداعيات الحملة في ليبيا، التي نفذتها الدول الغربية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، محسوسة. وعلى الرغم من كل ذلك، تواصل الدول الغربية التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الساحل على

جميع الجبهات. إن إعلان ممثلة فرنسا أن هناك من ينهب الموارد الأفريقية يبدو غير مقبول تماما، خاصة في ضوء التاريخ الاستعماري الفرنسي في المنطقة، وكذلك في ضوء حقيقة أن رفاه العديد من البلدان الأوروبية، بما فيها فرنسا، كان يعتمد تحديدا على نهب هذه الموارد.

لقد تكشفت حالة صعبة حول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بعد 10 سنوات من عملها في مالي. لقد تفهمنا القرار الذي اتخذته السلطات الانتقالية لجمهورية مالي، والذي أعلن في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 16 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9350)، بتوفير السلامة والأمن بشكل مستقل لسكان بلدهم، والدعوة إلى انسحاب البعثة، التي انتهت ولايتها في نهاية حزيران/يونيه. ونعتقد أن القرارات المتعلقة بالمهام السياسية التي سيتم نقلها من البعثة إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتعين أن تُتخذ بالتعاون الوثيق مع باماكو. ولا تدخر السلطات المالية جهدا لإعادة البلد إلى النظام الدستوري وفقا للطرائق التي حددتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، أجري استفتاء في 18 حزيران/يونيه على دستور جديد. والاستعدادات جارية لتنفيذ عناصر أخرى من الدورة الانتخابية المتفق عليها.

ونلاحظ أيضا الانتخابات التي أجريت في عدد من البلدان الأخرى في المنطقة. ويتوقف احترام المعايير الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى حد كبير على الحالة الأمنية في المنطقة. ويعتمد استقرار الحالة هناك بدوره على الحالة في مالي، التي ضاعفت سلطاتها في أوائل عام 2023 جهودها لمواجهة الجماعات المسلحة غير القانونية، وقد حققت بالفعل بعض النجاحات في هذا الصدد. ومن الواضح، بالنظر إلى التهديد الإرهابي المتفاقم، أنه ينبغي لنا مساعدة الماليين بشكل مجد وألا نعرقل جهودهم.

ونرحب بقرارات قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى إقامة تعاون مع البلدان التي تمر بفترات انتقالية. ونرحب أيضا بالزيارات المقررة لرئيس بنن إلى مالي وبوركينا فاسو وغينيا. ونحن على ثقة من أن الحوار المتكافئ والقائم على الاحترام من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سيساعد في تسوية الخلافات واستعادة الثقة وتعزيز التعاون في المنطقة. وندعو البلدان خارج المنطقة إلى تيسير هذه الاتصالات والامتناع عن اتخاذ خطوات قد تقوض هذه العملية. وأشير، أولا وقبل كل شيء، إلى الآثار غير المباشرة في هذه المنطقة المضطربة بالفعل والتي تعج بالتوترات الجيوسياسية المرتبطة بالموقف الإقليمي المتشدد للبلدان الغربية فيما يتعلق بتطوير التعاون بين دول المنطقة والاتحاد الروسي. ومن حيث المبدأ، نعتقد أن الدور الرئيسي في صون السلام والأمن في المنطقة يقع على عاتق دول المنطقة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لتلك الدول مساعدة ذات مغزى لتحقيق تلك الغاية.

وسيواصل الاتحاد الروسي المشاركة البناءة، بما في ذلك كعضو دائم في مجلس الأمن، والمساهمة في الجهود الجماعية الرامية إلى دعم الأمن في منطقة الصحراء والساحل وفي غرب أفريقيا، مع التركيز بشكل رئيسي على تنفيذ مبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". وسنواصل تقديم الدعم الثنائي لدول هذه القارة، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة وتدريب الأفراد العسكريين وموظفي إنفاذ القانون وتقديم المساعدة ذات الطابع الإنساني. وكل ما سبق يتفق تماما مع القواعد القانونية الدولية المعمول بها وترحب به بلدان المنطقة.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ليوناردو سيماو، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد عمر توراي، على إحاطتيهما وعملهما من أجل غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وبالنيابة عن البرازيل، أتمنى للسيد سيماو كل النجاح في مهامه الجديدة وأؤكد له دعم حكومتي.

لقد درسنا بعناية أحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2023/490). وبوصفنا دولة ملتزمة التزاما عميقا بمنع نشوب النزاعات وحلها سلميا، فإننا نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تعزيز الدبلوماسية الوقائية، وممارسة المساعي الحميدة، والنهوض بالوساطة والتيسير على الصعيد

السياسي في جميع أنحاء المنطقة. ونشيد أيضا بتركيز المكتب على الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبنك التنمية الأفريقي. وتؤيد البرازيل بالكامل هذا النهج وتعززه، لأنه ينطوي على إمكانية تحقيق أوجه التآزر الحاسم ويساعد على التمكين من إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وعند الخوض قليلا في المعلومات المستكملة الواردة في التقرير، نلفت الانتباه إلى ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا، ترحب البرازيل بقدرة الحكم الديمقراطي على الصمود في مختلف بلدان المنطقة وإجراء الانتخابات بنجاح. والمشاركة السياسية في ظل سيادة القانون أمر بالغ الأهمية.

ثانيا، بيد أننا نكرر الشواغل المعرب عنها فيما يتعلق بتقلص الحيز السياسي في بعض بلدان المنطقة. كما أن تدهور الحالة الأمنية بسبب استمرار الإرهاب أمر يبعث على القلق الشديد، ويذكرنا بالحاجة إلى بذل جهود شاملة وطويلة الأجل ومنسقة تنسيقا جيدا لمكافحة تلك الآفة ودحرها بطريقة مستدامة. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم هذه المساعي. في الوقت نفسه، من المشجع أن نرى حدوث تحسن في منطقة حوض بحيرة تشاد وفي مجال الأمن البحري في خليج غينيا. وتعلق البرازيل، بوصفها عضوا مؤسسا في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، أهمية كبيرة على الأمن في خليج غينيا وتسعى إلى الإسهام فيه. إننا على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة في الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة، مثل تعزيز التعاون بين القوات البحرية في المنطقة وتعزيز هيكل ياوندي.

ثالثا، يساورنا القلق إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في عدة أجزاء من المنطقة، تعاني من العنف والتشريد وانعدام الأمن الغذائي. إن 6,3 ملايين نازح رقمٌ مذهل. ويتطلب معالجة هذا الوضع الحرج تضافر جهود جميع البلدان المعنية في المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي وتماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

في الختام، تكرر البرازيل تأكيد دعمها الكامل لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يضطلع بعمل أساسي في منطقة عملياته المترامية الأطراف. ولا نزال على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع جميع أعضاء مجلس الأمن فيما نساعد المنطقة في السعي من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في جميع بلدانها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة للممثل الخاص سيماو على تعيينه وبتوجيه الشكر له ولرئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد توراي، على إحاطتيهما. سأتناول ثلاث نقاط، مع التركيز على الديمقراطية والأمن والمسائل الإنسانية.

أولا، بينما ترحب المملكة المتحدة بالتقدم الديمقراطي الذي أحرز في أجزاء من المنطقة، فإنها تشعر بالقلق إزاء عدم اليقين الديمقراطي وتقلص الحيز المدني في بعض البلدان. إن التقدم نحو استعادة الحكومات الدستورية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا بطيء جدا. ويتعين علينا مضاعفة جهودنا الجماعية لمساءلة الإدارات الانتقالية بشأن الجداول الزمنية للانتخابات. ونحث مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة دعم البلدان في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ونلاحظ مع القلق التناقضات في الانتخابات التي جرت مؤخرا في سيراليون.

ثانيا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية وعدم الاستقرار في منطقة الساحل، بما في ذلك خطر انتشاره إلى الدول الساحلية. ونتطلع إلى خطة الأمين العام الانتقالية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا أن يدعم انتقال مالي واتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وستظل المملكة المتحدة ملتزمة بحماية حقوق المدنيين. ولهذا السبب، نشعر بالقلق إزاء الضرر الذي تسببه مجموعة فاغنر المرتزقة الروسية في جميع أنحاء المنطقة. ويثبت سجلها الحافل أنها لم تحقق أمنا طويل الأجل، بل إنها لا تستطيع ذلك. فمن مالي إلى أوكرانيا،

وحتى في روسيا نفسها، كل ما تقدمه مجموعة فاغنر هو الفوضى والدمار، والمدنيون هم الأكثر معاناة. والآن، بعد أن اعترف الرئيس بوتين بأن مجموعة فاغنر تمولها الدولة الروسية بعد سنوات من الإنكار، ندعو روسيا إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والاغتصاب والقتل.

نرحب بزيادة التنسيق الأمني الإقليمي، بما في ذلك من خلال مبادرة أكرا. ونشجع الجهود التي توفر دعما منسقا وهادفا، بما في ذلك الجهود المكملة للمبادرات الإقليمية الأوسع نطاقا. تعزز المملكة المتحدة أيضا الأمن الأفريقي من خلال إسهاماتها في حفظ السلام المتعدد الأطراف ومنع نشوب النزاعات، وشراكاتنا الأمنية الثنائية، بما في ذلك مع غانا ونيجيريا، والتمويل الإنساني والإنمائي الثنائي.

ثالثا، لا تزال الحالة الإنسانية في منطقة الساحل مروعة، بما في ذلك جيوب المجاعة في بوركينا فاسو. ومن الضروري ضمان السماح للجهات الفاعلة الإنسانية بإمكانية الوصول الآمن ودون عوائق. وكما سمعنا اليوم، فإن التحديات الإنسانية والأمنية تتفاقم بسبب تغير المناخ.

في الختام، نتطلع إلى مواصلة العمل في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة في التصدي لتلك التحديات الإقليمية المعقدة وبناء السلام والأمن الإقليميين. ونشارك الأعضاء الآخرين في الدعوة إلى اعتماد بيان رئاسي لتعزيز دعمنا لمهمة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/35.